من «أسرار» يوسي بيلين

انطوان شلحت

تُسعف قراءة السيرة الذاتية للوزير والنائب الإسرائيلي العمالي السابق، يوسي بيلين، الصادرة أخيرًا بعنوان «أسرار لن آخذها معي إلى القبر»، في الإطلالة على خبايا متعلقة باتفاق أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1993، وكان بيلين بمثابة مهندسه الرئيسي، بالإضافة عن حكومة يتسحاق رابين في تلك الفترة.

ومع أن عنوان السيرة لا يوحي بأن كاتبها سيتجنّب كليًا أخذ أسرار معه، سواء ما تعلق منها بالاتفاق المذكور، أو بجوانب أخرى من حياة صاحبها، فإن ما يورده فيه كشوف كثيرة تتعلق بمسار «أوسلو»، من أبرزها أن ما أسماه معسكر السلام الإسرائيلي تبنّى، إلى حدّ كبير، مفهومَ اليمين الإسرائيليّ إزاء تسوية الصراع مع الفلسطينيّين، وهو «مفهوم الخطوات المؤقّتة». وأوضح أنّ هذا المفهوم أوجده رئيس الحكومة الإسرائيليّة السابق، مناحيم بيغن، في إطار اتّفاقيّات كامب ديفيد (مع مصر) عام 1978، وتبنّاه خليفته يتسحاق شامير ضمن مؤتمر مدريد عام 1991. وكذلك أنّ ما تم إبرامه لم يكن اتّفاقيّة سلام إسرائيليّة - فلسطينيّة على الإطلاق، وإنّما مجرّد اتّفاق بشأن مبادئ عامّة تتعلّق بهذا السلام الدائم، وذلك في إثر بدء أوّل مفاوضاتٍ غير مباشرة بين الجانبين استمرّت أقلّ من سبعة أشهر (في إطار مؤتمر مدريد) من دون أن تسفر عن أيّ نتائج ملموسة، وتمثّل الهدف الأساسي منه، على الأقلّ من وجهة نظر إسرائيل، في إجراء محادثات مباشرة من وراء الكواليس، كي يكون في إمكان عمليّة مدريد أن تستمرّ بعد أن وصلت إلى ما يشبه الطريق المسدود. وهذا يعني أنّ إحراز السلام الدائم يظلّ رهن المحادثات التي تُعقد.

كما يتطرّق بيلين إلى «الظروف الخاصّة» التي مهّدت للاتفاق، وأبرزها سعي رابين إلى أن ينجز تفاهمات مع السوريين والفلسطينيين، من شأنها أن تضمن تحييدهما في سياق مواجهةٍ بدأت تلوح في الأفق مع كلّ من العراق وإيران، عبر الاستفادة القصوى من انهيار الاتّحاد السوفييتي واستفراد الولايات المتّحدة بزعامة الحلبة الدوليّة، ومن عزلة منظّمة التحرير ورئيسها ياسر عرفات في ضوء «تأييدهما نظام صدّام حسين خلال حرب الخليج الأولى في 1991. ومع ذلك، فالملاظهر الاحتفاليّة التي رافقت توقيع الاتفاق في حدائق البيت الأبيض أعطت انطباعًا وهميًا قويًا بأنّه اتّفاقيّة سلام، بينما لم يكن أكثر من خطوة بسيطة للغاية، في طريق التوصّل إلى اتّفاقيّة كهذه.

ويبقى الأهم تكرار بيلين مسألة وجود توافق بين جلّ الأحزاب السياسية الإسرائيلية، ولا سيما حزبي العمل والليكود، على عناصر ما تعرف بـ«التسوية الدائمة»، كما انعكس الأمر بالأساس في «وثيقة بيلين - إيتان» التي تم التوصل إليها بداية عام 1997 في ختام لقاءاتٍ بين أعضاء كنيست من الحزبين المذكورين، لصوغ تفاهماتٍ تُعرض على الفلسطينيين خطوطا عريضة للحلّ الدائم. ويؤكد بيلين أن الوثيقة المذكورة عكست التماثل الكبير بينه، ممثلا للطيف اليساري في حزب العمل، وبين عضو الكنيست، ميخائيل إيتان، ممثلا لحزب الليكود اليميني، حيال أغلب المواضيع الجوهرية المتعلقة بالتسوية الدائمة، حيث تم الاتفاق على أن تبقى معظم المستوطنات في أراضي 1967 تحت سيطرة إسرائيل، وتظل القدس موحّدة تحت سيطرة دولة الاحتلال، وتكون لإسرائيل سيطرة أمنية على غور الأردن. ولم تتضمّن الوثيقة أي ذكر لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين. ويضيف بيلين إن الخلاف الوحيد الذي بقي كان بشأن الإطار السياسي الفلسطيني الذي سيُقام نتيجة المفاوضات بشأن الاتفاق الدائم، فقد أصرّ أعضاء الكنيست من «العمل» على أن يُسمّى هذا الإطار «دولة فلسطينية»، بينما أصرّ أعضاء الكنيست من الليكود على أن يُسمّى «كيانا فلسطينيا». ويلفت بيلين إلى أن البرنامج الذي خاض حزب العمل الانتخابات على أساسه في عامي 1996 و1999 لم يتطرّق إلى الدولة الفلسطينية بتاتًا. وخلص من ذلك كله إلى نتيجة أنه في حال التوصل إلى اتفاق دائم بهذه المواصفات المذكورة، فلن يؤدي «السلام» إلى أي شرخٍ داخل إسرائيل، نظرًا إلى وجود توافق كبير على شروطه.

الأميرة مريم... شخصية العام في العراق

عبد اللطيف السعدون

في سيناريو تراجيدي مفعم بالمرارة يأتمتيان، يتسلّل خلسةً شاب أهوج إلى منزل الفتاة البغدادية مريم (16 عاماً)، ويقتحم غرفة نومها، تصحو وهي في لحظة رعب لم تعش مثلها من قبل، تصرّخ في مواجهة القادم الشرير الذي يحدّق في وجهها بلؤم، ثم سرعان ما يقذفها بمادة «الأسيد» الحارقة، ويخرج غير مبالٍ بما فعله. تنهض مريم، تحتضن مرآتها لتكتشف أن وجهها وقد تمزّق وتشوّه، وأنها فقدت ما كانت تحلم به آية فتاة في سنها، جمال الخلقة المدهش الذي أكسبها صفة «الأميرة» لدى قريناتها والمعجبين بها.

هذا هو مشهد السيناريو الواقعي الذي شهدته بغداد فعلا إجراميا فحسب. إنه أكثر من ذلك، يعرض صورة مأساوية عن الواقع الذي تعيشه نساء العراق في ظل حكم الأحزاب «الإسلاموية» الذي فرضته هيمنة إيران على المشهد السياسي العراقي، واقترانه بممارساتٍ منافية لأخلاقيات الدين ولحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ليس أقلها العنف الموجّه إلى النساء، والذي يتطلّع إلى غدٍ أفضل وأجمل ليس لهن فحسب، إنما لنساء العالم كله.

هذا ما دفعنا، وكل حماس، إلى أن نرشّح الأميرة الجميلة إلى أن تتوج شخصية العام في العراق، كي تكون رمزًا شاهدا على ما تتعرّض له المرأة العراقية من ظلم ومهانة، في ظل رجال الأحزاب الحاكمة الذين يرون في المرأة «مخلوقًا» للمُتعة فحسب، لكنهم يحلّلون لأنفسهم نهب المال العام وسرقته، ويعتبرونه حقًا خالصا لهم، ويحرّمون الغناء والموسيقى لأن «ثقافتنا إسلامية»، على حد تعبير أحدهم. وبعبارة عريضة، إنهم يمارسون شتى «الموبقات» من دون أن يرفّ لهم جفن.

صفقوا لمريم، إذن، اغمروها بالحب والحنان، وانتظروا عودتها من رحلة العلاج الجميلة التي ستكون مكافأة لها على ما تحمّلته من عذاب، وهو أمرٌ لا تقرّه لا الشرائع ولا القوانين الإنسانية، كما سعت إلى شرعنة زواج الصغيرات والزواج المؤقت، والزواج القسري، وترويج العمل على إفلات المجرمين من العقاب في ما تسميها «جرائم الشرف» التي سجّلت ارتفاعا غير مسبوق. وهذا في اتساع نطاق حالات العنف الأسري، إذ رصد تقرير لإحدى منظمات المجتمع المدني تعرّض النساء للحرق والضرب المبرح من رجال أسرهن. وثمّة أيضا حالات اتجار بالنساء والأطفال على نحو لم يعرفه المجتمع العراقي من قبل. لا شيء رادع، آخر ما وصل إليه الكاتب، وهو بصدد كتابة هذه المقالة، خبر واقعة اغتصاب جديدة ضحيتها فتاة أسفها حوراء (سبع سنوات)، بطلها منتسبٌ لجهة أمنية، وقد جرى تهريبه كي يفلت من العقاب!

وإذا كان الشيء بالشيء يُذكر، فلا بد من رفع القبعات للذين وقفوا مع مريم وساندوها، من منظمات مجتمع مدني وناشطين سياسيين وإعلاميين ورواد مواقع تواصل. وتُذكر بالخير قناة البغدادية التي تبنّت علاج الأميرة الصغيرة خارج البلاد. كما نسجّل بالتقدير كل مشاعر الحب التي غمرت جماهير واسعة في العراق والعالم تجاه الأميرة الصغيرة، هذه الوقفات المؤثرة تجعل نساءنا يتطلعن إلى غد أفضل وأجمل ليس لهن فحسب، إنما لنساء العالم كله.

هذا ما دفعنا، وكل حماس، إلى أن نرشّح الأميرة الجميلة إلى أن تتوج شخصية العام في العراق، كي تكون رمزًا شاهدا على ما تتعرّض له المرأة العراقية من ظلم ومهانة، في ظل رجال الأحزاب الحاكمة الذين يرون في المرأة «مخلوقًا» للمُتعة فحسب، لكنهم يحلّلون لأنفسهم نهب المال العام وسرقته، ويعتبرونه حقًا خالصا لهم، ويحرّمون الغناء والموسيقى لأن «ثقافتنا إسلامية»، على حد تعبير أحدهم. وبعبارة عريضة، إنهم يمارسون شتى «الموبقات» من دون أن يرفّ لهم جفن.

صفقوا لمريم، إذن، اغمروها بالحب والحنان، وانتظروا عودتها من رحلة العلاج الجميلة التي ستكون مكافأة لها على ما تحمّلته من عذاب، وهو أمرٌ لا تقرّه لا الشرائع ولا القوانين الإنسانية، كما سعت إلى شرعنة زواج الصغيرات والزواج المؤقت، والزواج القسري، وترويج العمل على

الاغتيال الثاني للمهدي بن بركة

علي أنوزلا

حتى بعد مرور أكثر من 56 سنة على اغتياله، ما زال شبح المعارض اليساري المغربي المهدي بن بركة يقضّ مضاجع أعداء فكره التحرري، هذا ما أكدته ردود الفعل السخيفة على تقرير قديم أعادت نشره صحيفة «ذا غارديان» البريطانية في ملحقها الأسبوعي «ذا أوبزرفر» في نهاية الأسبوع الماضي، والمفارقة أنّ أغلب ردود الفعل الدنيئة صدرت من المغرب، وعن جهاتٍ معروفةٍ بدفاعها الانتهازي عن الخط الرسمي للسياسة المغربية. والواقع أن التقرير لم يأت بجديد على ما سبق أن نشرته مجلة فرنسية يمينية عام 2007.

ومن دون التشكيك في مهنية واحدة من أكثر الصحف صدقية في العالم، المغرب، وعن جهات معروفةٍ بدفاعها الانتهازي عن الخط الرسمي للسياسة المغربية. والواقع أن التقرير لم يأت بجديد على ما سبق أن نشرته مجلة فرنسية يمينية عام 2007.

ومن دون التشكيك في مهنية واحدة من أكثر الصحف صدقية في العالم، إلّا أنّ إعادة مؤسسة معروفة بمهنيتها وجدّيتها، مثل «ذا غارديان»، نشر تقرير قديم سبق أن نشر وانتقد في حينه، من دون أن تأتي بجديدٍ يبرّر إعادة النشر، يطرح أكثر من سؤالٍ بشأن التوقيت والمستفيدين من تشويه صورة مناضلٍ ما زالت أسرته تناضل منذ اختفائه في باريس في ظروف غامضة عام 1965، للكشف عن مكان وجود رفاته!

ما الذي جاء به تقرير «ذا غارديان»؟ يقول، وقد بُني على وثائق للمخابرات التشيكوسلوفاكية، رُفعت عنها السرّية منذ انهيار المعسكر الشرقي وانقسام تشيكوسلوفاكيا نفسها إلى دولتين عام 1993، إنّ المهدي بن بركة، أحد رموز التحرّر في العالم الثالث في خمسينيات القرن الماضي وستينياته، كان جاسوساً لمخابرات هذا البلد الشيوعي الصغير. ويبني الصحافي كاتب التقرير روايته كلها على استنتاجات باحثٍ من جامعة «براغ» استطاع الاطلاع على أرشيف المخابرات التشيكوسلوفاكية لتكتشف أنّ المعارض المغربي والعالمثالثي كان مجرّد «جاسوس» لمخابرات بلد شيوعي، يتلقى مقابلاً هزيلاً نظير «خدماته» الجاسوسية. وتعيد «ذا غارديان» نشر المعلومات نفسها التي سبق أن نشرت في مجلة فرنسية قبل نحو 15 سنة، من دون أن تلقى آنذاك أي اهتمام. لأنّ التقرير، لا القديم والجديد، لم يأت بأيّ شيء ملموس، سواء كان وثيقة مكتوبة أو مسموعة أو مرئية، تثبت «عمالة» بن بركة للمخابرات التشيكوسلوفاكية، على الرغم من ادّعاء الباحث بأنّه اطلع على نحو 1500 من الوثائق المخابراتية السرية!

يُضاف إلى ذلك كم التناقضات الكبير الذي حفل بها تقرير «ذا غارديان»، فهو يدّعي أنّ المهدي بن بركة كان يتلقى مقابلاً زهيداً نظير خدماته «الجاسوسية»، راتب سنوي يعادل 1500 جنيه إسترليني أو مقابل تذكرة طائرة ورحلة عطلة ترفيهية! والواقع أنّ المهدي بن بركة، رئيس أول مجلس استشاري في المغرب بعد الاستقلال، والشخصية الأبرز في المغرب، والقريب من الملك الراحل الحسن الثاني، لو كان هدفه هو المال لما قرّر نفي نفسه في فرنسا، أو لالتمسه من زعماء العالم الذين كان يلتقيهم وكانت تربطه بهم علاقاتٌ نضالية قوية في الجزائر ومصر والعراق وكوبا ودول أوروبية شرقية وأفريقية تحرّرية. وحتى الصين التي يدّعي الباحث الذي استند تقرير «ذا غارديان» إلى بحثه أنّ بن بركة تسلّم منها عشرة آلاف دولار، يتناقض مع نفسه عندما يقول إنّ المخابرات السوفييتية طلبت من نظيرتها التشيكوسلوفاكية الاستغناء عن خدمات المهدي بن بركة، باعتبار أنّه «عميلٌ مزدوج»! ويقول المنطق إنّ أيّ جهاز يدرك أنه يتعامل مع «عميل مزدوج» يعمل كلّ ما بإمكانه للحفاظ عليه وتوظيفه لخدمة أهدافه، وليس التخلّي عنه، لأنّه قد ينقلب على الجهة التي تخلّت عنه.

تقرير «ذا غارديان» مسنود برواية واحدة لشخص، قال لأحد المواقع المغربية إنّه سبق له أن عرض محتويات بحثه نفسها على عدة صحف فرنسية، لم تتفاعل معه. إنّ المهدي بن بركة مناهض الاستعمار والإمبريالية، لم يكن سوى جاسوس بمقابل زهيد لدى واحدة من الجموعيات التابعة للاتحاد السوفييتي البائد، لكنّ الحقيقة غير ذلك. المعروف عن بن بركة، منذ أقرب الذين رافقوه في منفاه، أنّه كان مناضلاً أمميا طبقت شهرته الآفاق، يسري دم الثورة في عروقه، كثير التنقل والترحال بين عواصم الدول، له صداقات مع كبار رجال عصره في كوبا ومصر والجزائر والهند والصين وأفريقيا.

وعندما اختطف في باريس عام 1965 كان بصدد إعداد أكبر مؤتمر لدول القارات الثلاث الأفريقية والآسيوية واللاتينية، وكان هو منسّق المؤتمر الذي عقد في هافانا في يناير/ كانون الثاني 1966، أي ثلاثة أشهر بعدما اختطفه في باريس عملاء من المخابرات المغربية والفرنسية، وبتواطؤ من المخابرات الأميركية والإسرائيلية، فكيف يستقيم أنّ الرجل الذي كان يقضي معظم وقته مسافراً عبر القارّات الثلاث يقبل مقابلاً زهيداً نظير تذكرة سفر مقابل خدماته نفعياً؟ وكيف للرجل الذي كان يعتبر زعيم التحرّر في العالم الثالث، ونصير الشعوب المستعمرة، أن يتحوّل إلى جاسوس صغير بمقابل مالي زهيد، وهو الذي زهد في منصبه البرلماني في المغرب، ورفض كلّ إغراءات القصر الملكي في المغرب للعودة إلى بلاده من دون ضماناتٍ تسمح بانفتاح ديمقراطي حقيقي، يؤدّي إلى بناء الدولة المغربية على أسس متينة؟

> يدّعي تقرير «ذا غارديان» أنّ بن بركة كان يتلقى نظير خدماته «الجاسوسية» راتباً سنوياً يعادل 1500 جنيه إسترليني

الحقيقة التي لم يذكرها تقرير «ذا غارديان» أن بن بركة هو الذي كان موضوع التجسّس من عدة أجهزة، من استخبارات بلده التي كانت تلاحقه، ومن الاستخبارات الفرنسية التي كانت ترى فيه عدوها الأول بحكم مناهضته الاستعمار الفرنسي في المغرب وفي عدة دول أفريقية، ومن الاستخبارات الأميركية التي كانت تتابع تحركاته لبناء تحالف بين دول العالم الثالث مناهض للإمبريالية، ومن أجهزة المخابرات التابعة للاتحاد السوفييتي والدول التي كانت تحوم في فلكه، وكانت مرتابةً من وجود حركة عالمثالثية مستقلة عن تأثيرها، خصوصاً في أوج الاستقطاب الذي كانت تفرضه الحرب الباردة.

وأخيراً، كان المهدي بن بركة محارباً من جهاز المخابرات الإسرائيلية المتشابكة علاقة «تعاونه» مع المخابرات المغربية، وفي الوقت نفسه، غير المرتاح لزيارات بن بركة إلى مصر والعراق والجزائر ولبنان، بهدف تطويق التناقضات بين العواصم العربية التي كانت تحكمها أنظمة تقدّمية بمعايير ذلك الزمان، كانت تعتبر إسرائيل عدوّها الأول.

الحديث عن المسار النضالي لهذا الرجل الفذ الذي قاد حركة التحرير في بلاده، وكان يحلم ببناء حركة تحرّرية عالمية بين دول العالم الثالث، لن يستوفيه مقال سيّار سريع. وإذا كان من فضل لتقرير «ذا غارديان» على بن بركة فهو التذكير، مرة أخرى، بالمطالبة برفع السرّية عن الوثائق التي تحتفظ بها أجهزة مخابرات دولية، خصوصاً في فرنسا وإسرائيل وأميركا والمغرب، لمعرفة حقيقة اختفائه الغامض، ومال رفاته الذي لم يظهر لها أيّ أثر. لقد عملت أجهزة كلّ هذه الدول مجتمعة على إخفاء بن بركة وإلى الأبد، لكنها لم تنجح في القضاء على فكره التحرّري، أو على محو اسمه من الذاكرة الجماعية المغربية الموشومة بما قدّمه من تضحياتٍ لشعبه.

لذلك، لا يجب أن نستغرب أن يستقبل بعضهم اليوم خلاصات تقرير غير مهني مبني على معلومات استخباراتية غامضة ومتناقضة ليحاول يائساً اغتيال بن بركة رمزياً؛ من فشل، قبل أكثر من نصف قرن، في اغتيال معارض أعزل مسالم كان يمشي في شوارع باريس ويجلس في مقاهيها، مثل كل الناس، من دون حراسة أو احتياط، سيفشل حتماً في اغتيال الرصيد الرمزي لفكر هذا المناضل الذي سيبقى خالداً ما دام في هذا العالم ظلم واستغلال واضطهاد. فمن أجل محاربة هذه الآفات خرج بن بركة من بلاده في بداية ستينيات القرن الماضي مناضلاً ولم يعد، لكنّ فكره ما زال حاضراً، وإلى أن تتحقّق شروط عودته الرمزية، سيظل هذا الفكر حياً في المخيلة الجماعية لشعبه.

(كاتب وإعلامي مغربي)

مطار صنعاء مغلقاً أمام المدنيين

بشرى المقطري

تكشف مشاهد الحرب في اليمن عن سرديةٍ مضاعفة لإنتهاك القانون الدولي، إذ تتجاوز الفظاعات التي ترتكبها أطراف الصراع اليمنية والإقليمية قواعد الاشتباك في جبهات الحرب إلى الإضرار المتعمّد بالمدنيين وبكل ممكنات الحياة اليومية، بما في ذلك مظاهر الغمران البشري والأعيان المدنية، إذ يستمدّ كل طرفٍ مشروعية العنف من سلوك خصمه الذي لا يختلف عُنفه إجراماً، ومع جُرمية استهداف الأراضي السعودية بالطائرات المسيّرة التي تطلقها جماعة الحوثي المدعومة من إيران، والتي أدّت، أخيراً، إلى مقتل مدنيين في منطقة جازان، جنوب السعودية، أحدهما مُقيم يمني، فإنّ السعودية اتخذت من هجمات جماعة الحوثي ذريعةً لمعاقبة اليمنيين وتنفيذ جرائمها بحُجة الدفاع عن النفس، إذ حوّلت المدن اليمنية الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي إلى هدفٍ لقصف الطيران، ما تسبّب بمقتل وإصابة عشرات الآف من المدنيين اليمنيين طوال سنوات الحرب، والإضرار بالبُنى التحتية ومرافق الدولة، وصولاً إلى تدمير المطارات المحمية بموجب القانون الدولي، وإذ كان تدمير الأعيان المدنية، إلى جانب قتل المدنيين، الهدف الذي يتنافس الفرقاء لتحقيقه، فإن مطار صنعاء الواقع تحت قبضة جماعة الحوثي ظلّ في مرمى الانتهاك متعدّد الأطراف، إذ تم تدمير مرافقه الحيوية، كما تم تجريده من وظائفه بوصفه ممرّاً إنسانياً، بما في ذلك استثماره ورقة سياسية واقتصادية وإنسانية، ففي سياق التجريف المستمر لمطار صنعاء، والذي يتقاطع مع تصاعد وتيرة الحرب، تحوّل المطار إلى هدف عسكري يُلمّح السعوديون إلى تعرّضه لقصف متكرّر، كما أغلقته أمام الرحلات التجارية والإنسانية منذ بداية الحرب، ثم فتحته جزئياً قبل أكثر من عام للطائرات الأممية فقط، قبل أن تستهدفه أخيراً. في المقابل، حوّلت جماعة الحوثي المسيطرة على صنعاء المطار موقعاً متعدّد الاستخدامات، يعبدأ عن وظيفته الإنسانية، كما وظفته سياسياً وإنسانياً للضغط على المجتمع الدولي، ليصبح مطار صنعاء ليس فقط ورقة تتنازعها أطراف الصراع، وإنّما مسرح لجريمة تُركبية، طرفاها قوة عسكرية عمياء بلا رادع، وقوة محلية مليشياوية.

> لمطار صنعاء أهمية حيوية بالنسبة لجماعة الحوثي، تتعدّى كونه منفذاً جوياً يمكّنها من تحقيق استقلالية سياسية

تهدّدت السعودية، في العشرين من ديسمبر/ كانون الأول الحالي، مرافق مطار صنعاء، فدُمّر مبنى تابع للهيئة العامة للطيران، لتعلن في اليوم التالي إسقاط المطار من الحماية الدولية، وبرّرت إجراءاتها الجديدة بأن المطار أصبح ثكنة عسكرية لجماعة الحوثي، وموقعاً رصدته لانطلاق الطائرات المسيّرة، فيما أعلنت جماعة الحوثي خروج مطار صنعاء عن الجاهزية، ومن ثم إغلاقه أمام الرحلات الأممية، محدّدة اشتراطات سياسية واقتصادية جديدة، قبل أن تفتحه مرة أخرى؛ ومع أنّ تطوّرات ملف أزمة مطار صنعاء تكشف العبث واللامسؤولية اللذين يدير بهما المتصارعون حربهم في اليمن، فإنّ الدلالات السياسية لأزمة المطار، بما في ذلك توقيتها، تؤكّد حرص طرفي الصراع على استدامة الحرب، وذلك بتخليق أزماتٍ جديدة، مع افتقارها إلى السند القانوني والأخلاقي، إذ لا يحقّ للسعودية التي هي طرفٌ إقليمي في الحرب، ولا لأي طرفٍ، إسقاط الأعيان المدنية من الحماية الدولية بذريعة كونه قاعدة عسكرية، وحتى في حال استخدمته جماعة الحوثي قاعدة عسكرية، فذلك يستلزم تقرير جهةٍ أممية محايدة بعد معاينتها الموقع، ومن جهة أخرى، لا يعتبر إعلان السعودية إسقاط مطار صنعاء من الحماية الدولية إعفاء لمسؤوليتها، ما يجعل استهدافها المطار ومرافقه جريمة حرب مكتملة الأركان، وبعيداً عن منطق العنف والاستقواء والتدمير، والذي يمثل استراتيجية لأطراف الصراع في اليمن، فإنّ الهدف السياسي من الإجراء السعودي هو الضغط على جماعة الحوثي بتجريد مواقع مطار صنعاء من الحماية الدولية، واستهدافه إلى جانب توسيع قائمة أهدافها في صنعاء، من تدمير ملعب الثورة، المحمي أيضاً بموجب القانون الدولي، إلى تدمير الجسور الرئيسية في مدينة صنعاء والأحياء السكنية، إلى إيقاع أكبر خسائر في البُنى التحتية، إلى جانب تكثيف السعودية غاراتها الجوية على مجمل المدن اليمنية، أي دفعه الحرب مع جماعة الحوثي إلى مربّع جديد.

ويأتي استهداف صنعاء بمطاراها ومرافقها وأعيانها المدنية في سياق توجيه السعودية رسالة إلى إيران، الحليف الإقليمي لجماعة الحوثي، إذ صعدت السعودية من خطابها ضد إيران، بما في ذلك اتهام حزب الله، وكيل إيران في لبنان، بدعمه جماعة الحوثي في معركة مأرب، فيما تراهن الجماعة على استثمار قصف السعودية مطار صنعاء لمضاعفة مدخولاتها المالية من حركة الملاحة الأممية.

لمطار صنعاء أهمية حيوية بالنسبة لجماعة الحوثي، تتعدّى كونه منفذاً جوياً يمكنها من تحقيق استقلالية سياسية، بما في ذلك رمزيته باعتباره المطار الرئيسي في اليمن، وتحت سلطتها، إذ ظل فتح مطار صنعاء وفق شروط الجماعة بالإشراف الكامل على الملاحة ووجهات الرحلات التجارية شرطاً في قبولها أي مبادرة سياسية لوقف الحرب، فقد تضافرت الأهمية السياسية والاقتصادية والإنسانية لمطار صنعاء في جعل تأمينه وإشرافها عليه أولوية لجماعة الحوثي، فإلى جانب المبالغ المالية المهولة التي وفرها استقبالها الطائرات الأممية يومياً، إذ مثلت الملاحة الأممية اقتصاداً إضافياً للجماعة مستقلاً عن الموارد الأخرى، فإن توظيف ملف إغلاق المطار أمام الرحلات التجارية ظلّ استراتيجية لجماعة الحوثي لاستدرار تعاطف المجتمع الدولي، مقابل استفادتها من تحوّل مطار صنعاء قناة رئيسة لوصول المساعدات الإغاثية، ومن ثم توزيعها، إلى المناطق الداخلية، إذ ظلت الجماعة، من خلال مندوبيها، من يشرف ويوزّع الإغاثة ضمن شبكة دائرة حلفائها ومقاتليها، وحرمان الطبقات الأكثر احتياجاً. ومع أن مطار صنعاء مثّل مورداً اقتصادياً لجماعة الحوثي جزاء الرحلات الأممية، فإن الجماعة، في الخطوة التصعيدية من السعودية، فرصة مواتية لتحقيق أهداف جديدة، مفاوضة الأمم المتحدة برفع الرسوم المالحة الأممية، ووضعها أمام الأمر الواقع بالتضييق على رحلات طائرات الإغاثة، ما يعني إعاقة تقديم الإغاثة الإنسانية في بلدٍ يعيش المجاعة، وخصوصاً المناطق الخاضعة لجماعة الحوثي.

ومن جهة أخرى، ربط ملف إعادة فتح المطار أمام الرحلات الأممية بالجانبين السياسي والعسكري، والمتمثل بوقف قصف السعودية على المناطق الخاضعة لجماعة الحوثي، بما في ذلك استهداف مقاتليها في جبهات مأرب. وعلى الرغم من تراجع جماعة الحوثي عن وقف رحلات الإغاثة إلى مطار صنعاء، وذلك بعد نفي الأمم المتحدة مزاعم خروج المطار عن الجاهزية، بعد زيارة أحد مسؤوليها إلى موقع القصف، فإنّها تحاول تحسين شروطها في إدارة أزمة مطار صنعاء، إلا أنّ ملف مطار صنعاء أكثر تعقيداً كما يبدو، كونه ملفّاً سياسياً وإنسانياً متشابكاً، يُوظف بمقتضى أجندة كلّ طرف.

مطار صنعاء المغلق أمام المواطنين، كمطار تعز ومعظم المطارات اليمنية الأخرى، يخضع لقوانين واستخدامات أطراف الصراع المحلية والإقليمية، مقابل تدمير بنيته التحتية، والتي هي ملك لليمنيين، وليس لجماعة أو لطرف آخر، وفيما ظلّ مطار صنعاء في ذاكرة المواطنين المكان الذي تسقط فيه الصواريخ التي تقصف منازلهم وتدفرها، فإنه أيضاً المنتجع الدولي لطائرات أممية تحط وتقلع بموظفيها في رحلات استجمامية داخل اليمن وخارجه، ومن ثم بات هذا المطار بعيداً عن آمال اليمنيين ومصدراً للأذى.

(كاتبة يمنية)

تحدّيات مكافحة الفساد في مصر

شريف هلالي

يثير التسريب الذي ذاع، أخيراً، عن وقائع فساد في مصر أسئلة بلا عدد، خصوصاً في مناخ مجتمعي يعاني من غياب حرية تداول المعلومات، وعدم احترام موظفي الدولة مبادئ المحاسبة والشفافية، يتعلق أهمها بحجم الفساد الحقيقي مقارنة بحجم ما يتم اكتشافه، والمؤشّرات التي نخرج منها من هذه الوقائع، ومدى فعالية النظام السياسي والقانوني لمكافحة الفساد. وتشير الاتهامات التي أثيرت في التسريب إلى تجاوزات مالية من ضباط في المؤسسة العسكرية التي تمارس دوراً اقتصادياً كبيراً، من خلال مشروعات ضخمة لبناء الطرق والجسور والمدن في العاصمة الإدارية والعلمين، كما سبق أن أثير جدلٌ بشأن الإنفاق المالي الضخم على بناء القصور الرئاسية في أماكن مختلفة، وجدوى إقامة مشروعات تحتاج إنفاقاً مالياً ضخماً. وثمة 15 واقعة فساد نشرت إعلامياً في عام 2021، تتعلق خمس منها بقيادات وضباط شرطة في وزارة الداخلية، وأثنتان بوزارة الصحة، قبض في إحداها على مدير مكتب الوزيرة وأخرين، وهناك إشارات إلى تورّط الوزيرة التي أبعدت عن موقعها لأسباب صحية، فضلاً عن واقعتين عن موظفين في مبنى محافظة القاهرة، وأخريين تتعلقان برؤساء أحياء في القاهرة والإسكندرية، ومستشار في النيابة الإدارية ومنتدب في جهاز حماية المستهلك، وواقعة خاصة بالتقنيين في الدولة، وغياب أي دور رقابي فاعل على السلطة التنفيذية، خصوصاً في توجيه الاستجوابات وسحب الثقة.

> لن تتم مكافحة الفساد بشكل حقيقي إلا بتبني ديمقراطية المشاركة للجميع

وبرفض دستور 2014 على الرئيس ورئيس الوزراء وأعضاء الحكومة والنواب التزاماً بتقديم إقرار ذمة مالية عند تولي المنصب والخروج منه. ولا تشمل هذه الآلية مسؤولين كثيرين يجعلهم ميدان عملهم معرّضين فعلياً للرشوة والإثراء غير المشروع، كما لم يطلب الدستور نشر إقرارات الذمة المالية لأعضاء مجلس النواب في الجريدة الرسمية على غرار رئيس الوزراء وحكومته، فضلاً عن ذلك، تعيق تشريعات كثيرة هذه المهمة، خصوصاً بصدور القانون 89 لسنة 2015، والذي يسمح لرئيس الجمهورية بعزل رئيس أي هيئة رقابية أو مستقلة في عدة حالات، منها المساس بأمن البلاد وسلامته أو فقده الثقة والاعتبار، أو الإخلال بواجبات وظيفته، بما من شأنه الإضرار بالمصالح العليا للبلاد، وكلها نصوص ذات صياغة عامة، وتسمح بتدخل السلطة التنفيذية في استقلال هذه الهيئات، ما يمنعها من القيام بوظائفها الحقيقية.

في النهاية، لن تتم مكافحة الفساد بشكل حقيقي إلا بتبني ديمقراطية المشاركة للجميع، بتغيير المناخ السياسي الحالي الذي يركّز على هيمنة السلطة التنفيذية من خلال قبضتها الأمنية والإدارية على كل مؤسسات الدولة.

(حقوقي مصري)

كاريكاتير عماد حجاج

تونس لا تحتاج إضراب جوع

ارنست خوري

يصحّ على تونس ما يُقال عن غيرها: أحد أبرز أسباب نجاح قيس سعيّد في انقلابه هو تشتّت المعسكر المقابل له، مثلما أن أحد أهم عوامل بقاء بشار الأسد وعبد الفتاح السيسي في الحكم التصحّر الذي تعيشه ساحة معارضيهما. منذ سقوط الاستثناء التونسي في 25 يوليو/ تموز، بقيت مذهلة درجة تفتّت معارضي انقلاب تحالف الجيش والرئيس. بدأت المرحلة بخوف عام أسر الناس في بيوتها فترة. ثم ارتجفت حركة النهضة وسمّت انقلاب سعيّد بأنه يمكن أن يكون خطوة تصحيحية. وفي حقبة ثالثة، انفصل معسكر يساري وعلماني عن ارتكابات قيس سعيّد بعدما ساد الصمت أوساطه مؤقتاً، ربما فرحاً بإزاحة الغالبية التي يملكها الإسلاميون في البرلمان. وظل الثابت بين كل المراحل تلك، الموقف الملتبس للاتحاد العام للشغل، فائق النفوذ والتأثير على ما تخبرنا التجربة التونسية منذ ما قبل الاستقلال. ملتبس رغم أنه مبدئي ضد تفرّد شخص واحد في السلطة، وضد إطاحة النظام السياسي والدستور، لكنه في المقابل يرى في حل البرلمان وإزاحة الأحزاب الحالية فرصةً إيجابية. أما السمة العامة لما بعد الانقلاب، فبقيت عدم انتظام المعارضين، أحزاباً ونقابات وشخصيات اعتبارية ومناضلين، في إطار واحد، سيظل حراك «مواطنون ضد الانقلاب» قاصراً عن تجسيده، لأنه ليس جبهة سياسية، بل أقرب إلى مبادرة شعبية مفتوحة، في حين أن ما تحتاجه تونس من أجل محو وصمة العار الشعبوية التسلطية التي تعيشها أكبر بكثير من المبادرات.

حراك «مواطنون ضد الانقلاب»، تمكّن من ملء فراغ ولو بشكل نسبي. نظّم اعتصاماتٍ وتظاهرات عديدة أعادت الناس إلى الشوارع. وسمحت جرأة الوجوه البارزة في الحراك بفكّ الألسن، فصارت تسمية ما أقدم عليه قيس سعيّد والجيش انقلاباً أمراً شائعاً، بعدما كاد المصطلح يختفي وتحل مكانه مناورات لغوية من صنف «الإجراءات الاستثنائية». وجود حراك «مواطنون ضد الانقلاب» كان إيجابياً. لكن سرعان ما خرجت عنه قرارات ومبادرات يُخشى أن يكون مفعولها كتأثير الضرب في الصخر، مثلما يُخشى أن يكون إعلان الإضراب عن الطعام، يوم الخميس الماضي، هدراً لطاقاتٍ يجب أن تبقى شبعانة لكي تناضل ضد الانقلاب، بدل أن تجوع وتتساقط، مثلما بدأ يحصل بالفعل.

ليس الإسهاب أعلاه تقليلاً من قيمة الإضراب عن الطعام، لكنه ربما يجدي في التذكير بشروط قد لا توفرها الحالة التونسية لمعركة أمعاء خاوية. الإضراب عن الطعام هو آخر وسائل النضال. هكذا كان تاريخياً وهكذا يبقى. ببساطةٍ، لأنه شكل من أشكال التضحية بالحياة عندما تُسدّ كل الأبواب. لذلك، غالباً ما كانت السجون المكان الأك

لمقاطعة معرض يهود الشرق لا معهد العالم العربي

محمد حافظ يعقوب

المعرض الفني الكبير الذي يقدّمه معهد العالم العربي في باريس بعنوان «يهود الشرق: تاريخ ألفي» ويستمر حتى 13 مارس/ آذار 2022 (افتتح في 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021) هو، من غير ريب، حدث ثقافي على درجة كبيرة من الأهمية التاريخية والسياسية، بدليل كل هذه المواقف بخصوصه، وكل هذا الكلام الذي لم يتوقف منذ شهرين حوله. بدأ الأمر في 23 نوفمبر 2021 ببيان «الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل حول أنشطة معهد العالم العربي»، يدعو فيه إلى مقاطعة مهرجان Arabofolies بين 3 و12 ديسمبر/ كانون الأول (على هامش معرض يهود الشرق)، وإفشاله، ويحضّ الفنانين العرب المدعوين إلى عدم المشاركة فيه والانسحاب منه. وحرصت الحملة على إيضاح أنها «لا تدعو إلى مقاطعة معهد العالم العربي»، بل «لإفشال مشاريع التطبيع التي ينظّمها المعهد والانسحاب في حال فشل الضغط». بعد ذلك، تتالت البيانات والمواقف والانسحابات: الروائيان الياس خوري وكريم قطان، والفنانون علاء أبو دياب وسهاد الخطيب ورامي خليفة وغيرهم أعلنوا مقاطعتهم. ووجّه في 6 ديسمبر الجاري عشرات الفنانين والمثقفين العرب «رسالة مفتوحة إلى معهد العالم العربي في باريس» يلخص عنوانها مضمونها بكثافة: «الثقافة ملح الأرض ولن نسمح باستخدامها التطبيع الاضطهاد». وكانت ميشيل سابوني (عضو حملة المقاطعة BDS في فرنسا) قد وجهت في 3 ديسمبر رسالة مفتوحة إلى المغنية نيطع القايم Neta Elkayam، تقول فيها: «لا يمكن لك اليوم نكران حقيقة أنك تُستخدمين كحصان طروادة التطبيع» وتدعوها إلى الاستنكاف عن لعب هذا الدور، وأن تجهر بما تقوله بصوت منخفض بخصوص حقوق الشعب الفلسطيني وعدالة قضيته. وكتبت إليها أنّ «إحجامك عن القول هو كذلك فعل سياسي». وكان قد سبقهما في 7 ديسمبر الجاري بيانٌ مهم يُستحسن عرضه أصدرته اللجنة النقابية في المعهد، بعد تدقيق وروية وتدارس داخلي، انتهت فيه إلى تبنّي موقف متوازن من المعرض ومن النشاط المرافق له. تثمن اللجنة فكرة تخصيص معرض ليهود الشرق، وتؤكّد ضرورته وأهميته، غير أنّها تتأسّف لغياب التشاور بخصوصه، علماً أنّ المعهد ليس مضطراً إلى التعاون مع مؤسّسات إسرائيلية من أجل إقامته، ولا مع فنانين إسرائيليين. هذا أسهم في الاضطراب الراهن، وفي انسحاب عديد من الكتاب والفنانين. تعلن اللجنة «تضامنها مع الشعب الفلسطيني، ضحية إنكار إنسانيته وضحية نظام أبارتهايد، وأن المقاطعة شرعية مثلها مثل مقاطعة نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا. والمقاطعة أحد الأشكال النادرة للمقاومة غير العنفية التي بحوزة الشعب الفلسطيني». وضّح بيان اللجنة أنّ التعاون مع المؤسسات الإسرائيلية يسهم في ترويج التطبيع، ويحوّل المعهد إلى ما يشبه حصان طروادة لمصلحة اتفاقات أبراهام. هذا ما يؤكده دونيس شاربيط Denis Charbit، أحد مستشاري المعرض العلميين، الذي يعتبره «إحدى أولى ثمار اتفاقيات أبراهام».

لا تكتمل الصورة من غير القول إنّ المعرض مقرّر منذ سنوات عديدة في إطار برنامج ثلاثي الأبعاد قُرّر قبل سنوات عديدة، أي قبل موجة التطبيع أخيراً في إطار ما يُسمى اتفاقات أبراهام: معرض «الحج إلى مكة» 2014؛ ومعرض «مسيحيو الشرق: ألفا سنة من التاريخ» 2017 ، والمعرض الأخير: «يهود الشرق: تاريخ ألفي».

■■■

تحاشيت في البداية التعليق على موضوع شغل وقتي ردحاً من زمن لم يمضِ بعد، هو موضوع يهود البلدان العربية واللاجئين الفلسطينيين، فعديدٌ من القضايا يجب التدقيق فيها وتمحيصها، قبل اتخاذ أيّ موقف، ومن الحصافة والحكمة عدم الانجرار وراء الجلبة والمزايدات. والجلبة التي أثيرت باسم الوطنية والدفاع عن فلسطين شابَها كثيرٌ من الهرج وفائضٌ من اللغو كي لا أقول شابها كثير من المزايدة والتهريج، غير أنّ أمرين اثنين طرأ على الحكاية في 19 ديسمبر الجاري، أي بعد أكثر من أسبوعين من بداية القضية. أولهما إصدار الأمين العام للاتحاد العام للكتاب والأدباء الفلسطينيين، مراد السوداني، (لست من الاتحاد وكثيرون غيري كذلك) بياناً باسم الاتحاد إياه، نشره على صفحته في «فيسبوك»، يستنكر فيه «كيّ الوعي الفلسطيني» (كذا) ويدعو إلى مقاطعة «هذا المعهد الذي يروّج للتطبيع... ويمرّر بخبث ومكر إلى عقول المثقفين العرب والمفكّرين ما يسعى إليه الاحتلال الصهيوني... وإفساح المجال لتمرير الاحتلال لروايته المشوهة وزيوفه الباهت...» وأثنى السوداني على الدعوة إلى مقاطعة معهد العالم العربي في باريس، و«الضغط عليه للتراجع عن برامجه المشبوهة بما يخص القضية الفلسطينية».

لن أسأل لماذا يستخفّ السيّد السوداني بالمفكرين والمثقفين العرب، حين يعلن أنّ المعهد «يُمرّر بخبث ومكر لعقول المفكرين والمثقفين العرب»، «رواية الاحتلال المشبوهة»، وهم (أي المثقفون والمفكرون) الذين أثاروا الحملة أخيراً، وهم الذين أثبتوا أنّ عقولهم لم ينطل عليها الخبث والمكر المذكوران في البيان، وهم الذين قاطعوا نشاط المعهد المستهجن، وأربكوا إدارته وبرنامجه، وملأوا الدنيا ضجيجاً، ونشروا البيانات التي وصلت بعد أسبوعين كما يبدو إلى «أسماع السيد الأمين العام للاتحاد العام».

وثاني الطارئين إصدار دومينيك فيدال Dominique Vidal، المؤرخ والكاتب وصديق الفلسطينيين البارز ومن مناصري حملة المقاطعة BDS، ولنقل المعادي للصهيونية، مقالة طويلة نشرها في 19 ديسمبر الحالي على صفحته الخاصة، عن المعرض، وما دار حوله من نقاشات. وسأتناول ذلك بعد قليل.

...فكرة معرض مخصّص ليهود العالم العربي بحد ذاتها حسنة ومرحّب بها، وينبغي دعمها والعمل على إخراجها بأفضل صورة، ليس لأهميتها فحسب، بل لأنها قبل ذلك كله تتصل بالرواية الفلسطينية والعربية لحكايتنا ويعرف أبناء جيلي من المشتغلين بالشأن الفلسطيني الثقافي والفكري كيف أننا، في السبعينيات والثمانينيات، بل وحتى في التسعينيات، أدنا بإلحاح أنهم (يهود العالم العربي) كانوا ضحايا السياسات التي أدّت إلى اقتلاعهم واستلابهم، كما وضّح ذلك كثيرون من أدبائهم ومثقفيهم. وقد بيّنتْ في سنوات السبعينيات من القرن الماضي دراساتُ الفلسطيني الراحل نزيه القورة، ثم أعمال الراحل إيلان هاليفي Ilan Halevi في كتابه «القضية اليهودية» (صادر بالفرنسية في 1981) وفي غيره من النصوص، كيف أنّ الصهيونية وإسرائيل قامتا بعملية تبادل سكاني كبير عن سبق تخطيط، تمّت فيها عملية اقتلاع مزدوج: طرد الفلسطينيين العرب من ديارهم واختزالهم إلى لاجئين، واقتلاع اليهود العرب من مواطنهم واستقدامهم إلى فلسطين.

وصار من نافل القول أنّ استخدام التعمية والفبركة والخلط السوقي غدا اليوم جزءاً من ترسانة المطبّعين ومروّجي التطبيع، وأنّ استخدام قضايا نبيلة، مثل السلام وحقوق الإنسان وحقوق الشعوب والناس واحترام الآخر ورأيه، هو بالضبط من أجل وأد هذه الحقوق وتعهيرها ودوسها بالأحذية. وقد لا تكون رئاسة دونالد ترامب قمة هذا السقوط المتدحرج، لكنها تشكّل قعر الانحطاط الذي يُراد به أن تتسيّد قيم الجريمة والظلم والتعسّف والنصب والاحتيال مكان البحث المشروع عن الحرية والإنسانية التي قضت أجيالنا عمرها في ترويجها والنضال المشروع من أجلها وفي الحض على تعزيزها وتعميم قيمها.

ومن نافل القول كذلك أنّ العرب المعنيين بالشأن العام، وبالشأن الفلسطيني على الخصوص، يميّزون بوضوح بين الصهيونية واليهودية، ويعتبرون أنّ الصهيونية وإسرائيل تستخدمان اليهودية وتخلطان عمداً بين اليهودية والصهيونية وإسرائيل، وأنّهما بالضرورة، أي بالتعريف وبالممارسة، تستخدمان اللاسامية بهذا التوجه. ويستغرب دومينيك فيدال أنّ كلّ المعلقين تقريباً على تظاهرة المعهد توقّفوا لدى جملة شاربيط التي لا تُلزم أحداً سواه، ولدى دعوة المغنية نيطع القايم، في حين أنهم لم يلتفتوا إلى ما هو أكثر دلالة، وهو موقف اللجنة العلمية للمعرض من الرواية الإسرائيلية الرسمية لتاريخها. وقد أصاب دومينيك فيدال، حين بيّن أن اللجنة التي يترأسها بنيامين ستورا، تبنّت، كما يبدو، الرواية الإسرائيلية بخصوص تهجير كل من الفلسطينيين العرب واليهود العرب، وبالضرورة إنتاج قضية اللاجئين الفلسطينيين. والفيلم الوثائقي الذي يعرض خلال المعرض، وكذلك اللوحات التوضيحية المرافقة، تتبنّى كما يستخلص دومينيك فيدال الرواية الإسرائيلية الرسمية التي لا تعترف بوقائع النكبة الفلسطينية (التهجير والطرد)، ولا بوقائع «شراء» اليهود الشرقيين (مثل يهود اليمن والعراق)، ودفعهم إلى مغادرة مواطنهم وتهجيرهم نحو فلسطين فقط.

الوقائع عنيدة، ومسؤولية اللجنة العلمية كبيرة، والشخصان المعنيان هنا مؤرخان يحترفان مهنة التأريخ، دنيس شاربيط وبنيامين ستورا. ومسؤولية الأخير كبيرة هنا، فالمعرض، بحسب صحيفة لوموند (13 ديسمبر) من تصميمه وتخطيطه، وهو رئيس اللجنة العلمية للمعرض.

ولئن كان من البيّن أنّ شاربيط، «المختص بالصهيونية»، يتبنّى رواية إسرائيل الرسمية عن تاريخها، ويتحمّس للتطبيع، فهل يجهل بنيامين ستورا حقيقة أن الرواية الرسمية لتاريخ دولة إسرائيل كنّستها عملياً منذ ثمانينيات القرن العشرين أعمالُ عدد كبير جداً من المؤرّخين، بمن فيهم أعمال المؤرّخين الإسرائيليين الجدد الذين بدّدوا «براءة» إسرائيل المزعومة، وحوّلوها إلى ركام. هل يجهل بنيامين ستورا Benjamin Stora أعمال بيني موريس Benny Morris مثلاً الذي يعترف بتوافر النية والخطط لطرد الفلسطينيين وبإنتاج قضية اللاجئين الفلسطينيين، في الوقت الذي يبرّرها باعتبارها «ضرورية» لقيام دولة إسرائيل، إذ لا دولة يهودية من غير طرد الفلسطينيين كما يقول، وفي وقت ينتقد بن غوريون لأنه لم يكمل المهمة ويطرد من بقي منهم!

تـــم إن جـــاك لانغ Jack Lang ليس من ينبغي البحث لديه عن خلفيات موقفه من «اتفاقات أبراهام»، وخصوصاً بين المغرب وإسرائيل، فالمعهد ورئيسه كما نعلم يتبع مباشرة وزارة الخارجية الفرنسية، وهذه رحّبت بتلك الاتفاقات، ورأتها قد تكون فاتحةَ مستقبل زاهر للشرق الأوسط، وهذا بالضبط ما قاله جاك لانغ. هذا بخلاف «الإعجاب» الخاص الذي يكنه لانغ للمغرب.

لا خلاف على أنّ ثمّة هتكاً للحدود بين الأهداف الحضارية المعلنة للمعرض والصهيونية وإسرائيل. ونحن أخبر الناس بانتهاك الحدود بين العداء للسامية المستهجن وتوظيفه بفظاظة لمصلحة أفظع أنواع العنصرية وهي هنا الأبارتهايد. والمشكلة في المعرض الذي أشرف عليه بنيامين ستورا (هل هو الذي اختار دنيس شاربيط، مستشاراً علمياً وأتاح له تمرير قولته بخصوص أن المعرض أولى ثمرات اتفاقات أبراهام؟) أنه يتيح لإسرائيل حق تمثيل يهود الشرق أو اليهود العرب، في حين أن هذه المسألة إشكالية وتجافي الوقائع العنيدة على طول الخط.

كلمة أخيرة بخصوص الدعوة إلى مقاطعة المعهد. المعهد، بحسب جلّ الذين يعرفونه، نافذةٌ في واحدة من أهم العواصم العالمية، تطل منها على الثقافة العربية، وبرزخٌ يصل بين عالمين من غير ريب في زمن تتسارع مسافاته تناقصاً وتزداد قارّاته اقتراباً وناسه احتكاكاً. وقد أصابت «الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل» حين أوضحت، في بيانها المذكور سابقاً، أنها «لا تدعو إلى مقاطعة معهد العالم العربي، بل تدعو إلى إفشال النشاط «التطبيعي»، وللضغط على إدارة المعهد كي تتراجع عن كل نشاط تطبيعي مع نظام الأبارتهايد في المستقبل».

(كاتب فلسطيني في باريس)

> ثمّة هتك للحدود بين الأهداف الحضارية المعلنة لمعرض «يهود الشرق» والصهيونية وإسرائيل

> أصاب دومينيك فيدال، حين بيّن أنّ اللجنة التي يترأسها بنيامين ستورا، تبنّت، كما يبدو، الرواية الإسرائيلية بخصوص تهجير كلّ من الفلسطينيين العرب واليهود العرب

وليد معماري ومسؤولية المثقف

محمود الوهب

قبل حضور زمن حيطان الكتابة شبه الرسمية (فيسبوك وما شابهه)، كان يقال «الحيطان دفاتر المجانين»، وكانت الحيطان دفاتر للبوح أحياناً، وللفضائح والنمائم في أحيان أخرى. وكانت حيطان بعض «التواليتات»، على نحو خاص، مجالاً للتنفيس عن عقد متعدّدة. أما في عهد الاستبداد، فقد غدت مجالاً للتنفيس عن ظاهرة القمع السياسي. ولعلَّ المسرحي سعد الله ونوس قد استعار في مسرحيته «يوم من زماننا» حائطَ «تواليت» في مدرسة ثانوية للبنات ليرسم أو ليعلّق عليه أحدهم صورة للزعيم، وليُحدِث بالتالي مشكلة خطيرة لمدير الثانوية الذي فقد صوابه خوفاً ورعباً، إذ ما الذي يمكن أن يحصل له إذا ما انتشر خبر تلك الرسمة أو الصورة؟ فهذا يعني أن وظيفته سوف تطير، إنْ لم يقدّه ذلك الأمر إلى ويلاتٍ لا أحد يدرك مداها ومحتواها. ولذلك لم يكترث بشكوى الأستاذ فاروق مدرس مادة الرياضيات الذي اكتشف بؤرة «دعارة» في الثانوية، تقودها «الموجّهة التربوية»، وقد جاء ليناقش أمرَها الخطير مع السيد المدير الذي وجده غارقاً بمصيبته التي يراها أشدّ خطراً من أيّ أمر آخر.. حتى وإن كان تدنيساً للحرم المدرسي رمز الطهر والفضيلة. وهكذا تمضي المسرحية لتفضح الاستبداد والفساد معاً.

وقبل المجيء إلى وفاة الأديب السوري، وليد معماري، وما أحدثته من ردود أفعال متباينة، أودّ الإشارة إلى أننا شهدنا بعد موجة الربيع العربي أنّ حيطان «النت» قد غدت مشروعة للجميع، وليقول كلٌّ منا ما يرغب به! والملاحظ في مثل هذا المجال غلبة الأقلام الشعبوية، فما إن تتوفى شخصية اعتبارية، سياسية أو ثقافية، حتى تنبري الأقلام مديحاً أو هجاء، ويجري التقييم بحسب الأمزجة، والرأي المكوَّن مسبقاً، ودونما تقيُّد بأية قاعدة للكتابة أو منطق للحديث.

كثيرون أشاروا إلى زاوية قوس قزح، وإلى زوايا أخرى لوليد معماري، وأقول إذا كانت تلك الزوايا تمرُّ محمولةً على سخريتها، فإنها تؤدّي، من جهةٍ أخرى، مهمة تفريغ الاحتقان الشعبي الذي يوجع الناس في قضاياهم المعيشية أو مما يرونه من فساد وتمييز وغير ذلك، فإن معماري دان الديكتاتورية في أوج عزّها، ففي قصته «عشية مات الزعيم» التي نشرت في ثمانينيات القرن الماضي، عن عيدٍ رسميٍّ في إمبراطورية الزعيم هو «عيد النمر» الذي يحتفل به سنوياً، ويُلقي فيه الزعيم خطاباً يصفق له الشعب تعبيراً عن حبه وولائه، لكن الأقدار لم تكن رحيمةً في إحدى السنوات، فقد جعلت موت الزعيم عشية هذا العيد، ما أوقع الحاشية والأعوان في موقفٍ حرج، فكيف يجعلون «عيد النمر» ينقلب إلى مأتم وأحزان؟! وبعد طول تفكير، لمع ذهن كبيرهم بفكرةٍ مجنونة، فماذا لو عمل على إحياء الميت؟! وهكذا يتذكّر مدير الكهرباء فهو القادر على تخليصهم من تلك المصيبة، وهو موظفٌ يحمل دكتوراه في الفيزياء من بلد أجنبي، لمّا لم يجدوا مكاناً له في دولة الزعيم يناسب شهادته، عينوه في القصر مديراً مسؤولاً عن إنارة الكهرباء! وقد حان وقت عمله فهو لم يعمل شيئاً طوال سنيّ خدمته، وهكذا تكتمت الحاشية على مسألة وفاة الزعيم، وطلبت من مدير الكهرباء أن يسخّر خبرته في عملية تحريك أعضاء الزعيم، وخصوصاً يديه وفكّه، وتثبيت رجليه خلال إلقائه خطابه الجماهيري، المعتاد، وعلى مدير الكهرباء أن يرتب الخطاب من خطابات سابقة مسجّلة. وهكذا، ومن خلال أسلاك مخفية، استطاع مدير الكهرباء أن يجعل الزعيم يلقي خطابه، وأن يصفّق الشعب، ويمرّ العيد، وتسير الأمور كما تشتهي الحاشية.. رموز القصة واضحة من اسم العيد إلى شهادة مدير الكهرباء وتهميشه بالوظيفة التي تقلّدها إلى العمل الذي أنجزه. وقد غطى الكاتب قصته بأن أشار، في بدايتها، إلى أنها قصّة مترجمة عن اللغة الصينية، وذكر اسماً للمؤلف وآخر للمترجم.

ويبقى السؤال المهم: هل يكفي المثقف موقف عابر أو مواقف متعدّدة؟ وما المعيار الذي يمكّن القارئ من الحكم الدائم على المثقف؟ أما في الحال السورية، فقد كان جوهر التناقض بين الحرية والاستبداد. تؤكد ذلك قصة وليد ذاتها، وهذا الذي كان مطلوباً من المثقف، أن يثْري ذلك الهدف، ويساند ملايين الناس الذين هتفوا للحرية، لا أن يوازن بين السيّئ والأسوأ مثلاً؟ وكيف له أن يفعل ذلك، وكل شيء كان واضحاً، منذ البداية، وقبل أن تبدأ أحداث درعا. أما المعارضة التي برزت خلال العقد الأول من القرن الجديد، فلم يبدُ منها أيّ تطرّف، ولم يكن فيها إسلام سياسي بالمطلق، بل كان معظم الذين وجدوا منشقّين عن أحزاب الجبهة ذاتها، أو يجرون مجراها في الإطار العام، ومنهم كان منسجماً فكرياً مع بعض أحزابها.

موازنة المواقف المبنية على حسابات مصالح خاصة، أو على مصالح حزبية، أو فئوية معينة، ليست من سمة المثقف أبداً، قد تكون من سمة السياسي... الموقف الخطأ الذي وقع فيه بعض المثقفين السوريين، وأحزابهم اليسارية، وجعلهم يتراجعون عن مواقف سابقة لهم، انطلاقهم من المقارنة بين الاستبداد ومظاهر التطرّف التي ظهرت بعد أن أخذ الجيش بفتح نيرانه على الحراك الشعبي، وقد كان لأركان دولة الاستبداد دور مباشر في وجود ذلك التطرّف، لا لسياسة القمع وما يستتبعها.. بل لأنَّ أصابع الاستبداد نفسه كانت وراء صناعته، فمعظم الذين قادوا التطرّف خرّيجو سجن صيدنايا، وإن شئت «معهد صيدنايا» للتطرّف الذي وفّر للسجناء العائدين من العراق كل ما من شأنه أن يصنع منهم جهاديين بامتياز. فقد «كان هنالك حالة فريدة ليس لها مثيل في العالم ربما، وهي «تصنيع الجهاديين السلفيين وتصديرهم للعالم». إذ «فتحت سجن صيدنايا للجهاديين السلفيين السوريين العائدين من العراق، ووضعتهم مع سجناء القاعدة القادمين من أفغانستان، وبدأت حملة اعتقالات واسعة لذوي الميول السلفية في أنحاء البلاد منذ عام 2004 لزجّهم في سجن صيدنايا، وإجبارهم على التواصل مع القاعديين القدماء، وتوفير بيئة فكرية لتوليد جهادية سلفية، وصل الأمر حتى إلى توفير مكتبة جهادية فريدة من نوعها تضم كل المراجع الجهادية المحرّمة أو الممنوعة من التداول في سورية، كانت عملية استثمار ضخمة وفريدة» (كتاب «الثورة والحرب: الإسلاميون في موقع المعارضة الداخلية في سورية»، عبد الرحمن الحاج، ص 112).

وبعد، أساس البلاء من الاستبداد، ولا حل للوضع السوري إلا بزواله، وبقيام نظام ديمقراطي يسمح بتشكيل أحزاب سياسية، وإعلام حرّ، وقضاء مستقل، وتداول للسلطة، وكل من وازن في الموقف منح الاستبداد فرصاً أطول للبقاء، وفضّله على نزوع الشعب السوري في تطلّعه إلى الحرية. وهو مسؤول على نحو أو آخر عن معاناة السوريين اليوم.

(كاتب سوري)

> أساس البلاء من الاستبداد، ولا حل للوضع السوري إلا بزواله، وبقيام نظام ديمقراطي

> موازنة المواقف المبنية على حسابات مصالح خاصة، أو على مصالح حزبية، أو فئوية معينة، ليست من سمة المثقف

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads